

بيان المجلس الوطني

انعقد بالرباط يوم السبت 30 نونبر 2013 ، المجلس الوطني للمنقبة المستقلة لأطباء القطاع العام في دورته العادية والأخيرة قبل المؤتمر الوطني الثالث ، بحضور ممثلين عن جمعية تحالف طلبة وخريجي كليات الطب بالمغرب ، قدم خلاله الكاتب الوطني تقريرا باسم المكتب الوطني ، تناول فيه جميع القضايا التي تهم الطب والأطباء بالمغرب على رأسها مشروع تعديل القانون الخاص بممارسة مهنة الطب بالمغرب والذي يضرب في العمق الحق الدستوري للمواطن المغربي في الولوج الى الخدمات الصحية بشكل متساو ، في مقابل تحرير الرأسمال الطبي لصالح الشركات إرضاء لرغبة جهات نافذة في الاقتصاد المغربي وكذا كبريات الشركات الاجنبية التي وجدت في الصحة مجالا لجني الأرباح و تكريسا لظاهرة الترحال الطبي عوض الانكباب على تحسين المؤشرات السوسيو اقتصادية للصحة . كما تطرق التقرير إلى أن توصيات المناظرة الوطنية الثانية للصحة خصوصا المتعلقة منها بالموارد البشرية لم تعرف النور في قانون المالية لسنة 2014 الذي يكرس أزمة الصحة العامة بالمغرب ، ونسجل التعامل الايجابي المتعمد لمسيري وزارة الصحة مع بعض المسؤولين الجهويين و المحليين رغم خروقاتهم ضدا على احتجاجات النقابة المستقلة ، بل تمتيعهم بسفريات و مهمات لها قداسة وطنية عنوة ضد المنحى القانوني و الاخلاقي و الاداري . بعد ذلك تمت مناقشة كل القضايا المطروحة بشكل مسنول و جريء حيث خلص المجلس الوطني الى ما يلي:

- بخصوص التحضير للمؤتمر الوطني الثالث فقد صادق المجلس الوطني على مختلف مقترحات مسطرة المؤتمر وكذلك مقترحات تعديل القانون الاساسي والذي يضمن تمثيلية جميع الجهات ومختلف فئات النقابة . كما اعطى المجلس الوطني الصلاحية للجنة الادارية تحديد تاريخ المؤتمر الذي سيعقد مباشرة بعد انتخابات الهيئة الوطنية للأطباء .
- بخصوص مشروع تعديل القانون 10-94 المتعلق بممارسة مهنة الطب ، فإن المجلس الوطني يؤكد رفضه التام للترخيص بإنشاء وامتلاك المصحات من طرف الشركات في ملك غير الاطباء والشخصية المعنوية للقانون الخاص المغربي ويطالب ب:

- ❖ مناقشة مشروع القانون بعد انتخابات الهيئة الوطنية للأطباء
- ❖ مناقشة مشروع القانون بعد اصدار القوانين التطبيقية للقانون الاطار 34/09 المتعلق بمنح العلاجات والخريطة الصحية.
- ❖ التنصيص على الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال قانون ممارسة مهنة الطب
- ❖ تقنين ممارسة اطباء القطاع العام في القطاع الخاص من خلال هذا القانون
- ❖ اعطاء الهيئة الوطنية للأطباء صلاحيات اكثر من خلال قانون ممارسة مهنة الطب في المجالات المسنولة عن تدبيرها باعتبارها الجهاز الوصي على مهنة الطب.

- في ما يخص تأهيل الموارد البشرية الطبية ، طالب المجلس الوطني الحكومة المغربية بتنفيذ توصيات المناظرة الوطنية للصحة والتي جعلت من الرسالة الملكية التوجيهية اطارا مرجعيا لتطوير الصحة العامة بالمغرب ، علما أن الرسالة الملكية دعت إلى تطوير الموارد البشرية كما وكيفا. و جاءت مطالب النقابة على الشكل الآتي :

• تخصيص وبشكل استثنائي ومستعجل مناصب مالية كافية للصحة في قانون المالية لسنة 2014 وذلك لمواجهة النقص الحاد في الموارد البشرية بالمؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها حيث أن الخصاص في هذا المجال يتعدى 7000 طبيب ، علما انه أزيد من 700 طبيب هاته السنة -و سيرتفع هذا العدد الى قرابة 2000 طبيب في سنة - 2014 حرموا وسيحرمون من الحق في التوظيف و امتحان الاقامة.

• الاسراع بإصلاح الدراسات الطبية تماشيا مع مسار Bologne ، التي من شأنها أن ترقى بالدكتوراه في الطب الى الدكتوراه الوطنية ، مع التأهيل الاداري و الأكاديمي للدكتوراه في الطب للأطباء الحاليين و الاخذ بعين الاعتبار مقترحات النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام.

• الاسراع بالاختصاص في الصحة الجماعية تنفيذاً لمقتضيات اتفاق 08 ابريل 2013.

- بخصوص الملفات المطلوبة للأطباء الصيادلة و جراحي الأسنان فإن المجلس الوطني واذ يجدد تشبثه بالملف المطلي للنقابة برمته فإنه :

➤ يدعو وزارة الصحة إلى الإسراع بإصدار مقررات الانتقال لسنتي 2012 و 2013 من أجل استكمال باقي مراحل الحركة الانتقالية لسنة 2013 و مباشرة النقاش حول دورية الانتقالات للسنة المقبلة قصد تفادي التأخير في الحركة الانتقالية.

➤ يطالب بالإسراع بصرف مستحقات الترقية الداخلية و التخصص لسنة 2013.

➤ يطالب بإيجاد حل دائم و عادل لمشكل امتحانات الكفاءة المهنية حتى يتسنى لجميع الأطباء الصيادلة و جراحي الاسنان المستوفون لشروط اقدمية أربعة سنوات من الاستفادة من الحق في الترقية بدون تأخير.

وفي الاخير فإن المجلس الوطني وهو يجدد التذكير بالمواقف الثابتة للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام فإنه :

❖ يحمل المسؤولية كاملة للحكومة المغربية لما ستؤول إليه مهنة الطب و صحة المواطن و حالة الاحتقان التي تعيشها الشغيلة الصحية .

❖ يعبر عن تضامنه المطلق مع نضالات جمعية تحالف طلبة و خريجي كليات الطب بالمغرب و يطالب الحكومة بالتعامل الجدي مع مطالب هذه الفئة باعتبارها خزان مستقبل مهنة الطب و الصحة في بلدنا .

❖ يدعو جميع الطبيبات و الأطباء إلى المزيد من التعبئة استعدادا للاستحقاقات المقبلة.

❖ يعطى الصلاحية للمكتب الوطني لتدبير المرحلة.

وعاشت النقابة مستقلة مناضلة و موحدة

الكاتب الوطني :
عبد المالك لهناوي
المكتب الوطني
القطاع المستقل لأطباء القطاع العام
S. I. M. S. P.